مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : 38 ، العدد: 2 السنة : 2013 ، ص238-265

تأثير العجز السكني في قرى قضاء أبي الخصيب في مستقبل الأراضي الزراعية

ا.د-محمد رمضان محمد ا.م.د- كفاية عبد الله العلي

جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة

تشهد المناطق الريفية في قضاء أبي الخصيب تطورا كبيرا وسريعا خلال العقود الأربعة الأخيرة في عملية بناء المساكن من حيث التصميم ومواد البناء بحيث أصبحت تقترب في هذه الخصائص من المساكن في المدن أو تماثلها في كثير من الحالات . إلا إن الجانب الكمي بقي دون الإيفاء بحاجة جميع الأسر . تتجلى الصورة أكثر وضوحا داخل القرى بسبب عدم التكافؤ بين ما متوفر من مساكن والحاجة إليها . وعلى الرغم من التوجه للسكن في الأراضي الزراعية لم يقلل من حدة أزمة السكن في قرى القضاء لعدم قدرة معظم أسرها المستحدثة من الحصول على قطعة ارض تقيم عليها مسكنا جديدا . من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أزمة السكن في المناطق الريفية في قضاء أبي الخصيب من خلال أبراز الأبعاد الكمية والنوعية لمشكلة العجز السكني في قرى قضاء ابي الخصيب وأثره في مستقبل الاراضي الزراعية . .

المقدمة :

يعد السكن مطلبا أساسياً وحق من حقوق الإنسان معترف بة دولياً. فقد نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن ((كل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته و رفاهيته هو و أسرته ويشمل الغذاء و الملبس و المسكن و الرعاية الطبية)) . [1] ويأتي في مقدمة وحدات القياس الكمية و النوعية لتقدم الشعوب و رفاهها الاقتصادي .[2] من هنا جاء ترتيبه في المرتبة الخامسة من بين المتغيرات العشرة التي يعتمدها الجغرافيين متغيرات أساسية يقيسون من خلالها نوعية الحياة الإنسانية [3] . وعلى الرغم من تلك الأهمية تمثل أزمة السكن اليوم مشكلة تعاني منها مختلف دول العالم على اختلاف نظمها و مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية . وتكمن المشكلة في أن العرض السكني دون مستوى الطلب عليه ، فيصبح ليس بمقدور العديد من المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود الحصول على مساكن لهم تملكاً أو إيجارا .

مشكلة البحث

تمحورت مشكلة البحث في الأسئلة التالية :

١ -ماهو الواقع السكني في قرى قضاء أبي الخصيب ؟
٢ -هل تعاني قرى قضاء أبي الخصيب من عجز سكني و ما هو حجمه ؟
٣ -هل ساهم التوسع السكني على حساب الاراضي الزراعية في القضاء من معالجة مشكلة العجز السكني في القرى أو التخفيف من حدتها ؟

فرضية البحث : حددت فرضية البحث بما يلي :

١ -أن العرض السكني في قرى قضاء أبي الخصيب قاصرا عن تلبية الطلب عليه ، وأن الفجوة بين الاثنين تتسع سنة بعد الأخرى بسبب عدم مسايرة النمو في بناء المساكن النمو السكاني و الأسري .
٢ -تشهد المناطق الريفية في قضاء أبي الخصيب حركة عمرانية واسعة من حيث عدد المساكن و نوعيتها الا أن معظم ذلك يحدث خارج القرى .
٣ -أن مساهمة التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى في معالجة مشكلة العجز السكني في القرى أو التخفيض من حدتها محدودة .

هدف البحث : تسعى هذه الدراسة الى تحليل الواقع السكني في قرى قضاء أبي الخصيب ،وتحديد حجم العجز السكني فيها ، والتعرف على مدى مساهمة التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بتلك القرى في معالجة مشكلة العجز السكني فيها أو التخفيف من حدتها .

الحدود المكانية والزمانية :

١ **الحدود المكانية :** تتمثل الحدود المكانية للبحث بقضاء أبي الخصيب الذي يحتل القسم الجنوب الشرقي من محافظة البصرة ، وينحصر بين دائرتي عرض 15َ 30ْ – 30َ 30ْ شمالاً وقوسي طول 45 47 – 22 48ْ شرقاً يحده قضاء البصرة من الشمال و قضاء الفاو من الجنوب و يشكل مجرى شط العرب حدوده الشرقية في حين يحده قضاء الزبير من الغرب . خارطة (1) تبلغ مساحة القضاء (1152) كم^2 ، وتشكل (6,041%) من مساحة محافظة البصرة البالغة (19070)كم^2 .[4] وتتوزع هذه المساحة على (81) مقاطعة يقع منها (62) مقاطعة ضمن مركز القضاء و (19) مقاطعة ضمن ناحية السيبة (الملغاة).جدول (1) ، خريطة (2) .

١ **الحدود الزمانية : عدت الدراسة سنتي 1970** -2012حدودا زمانية

أستند البحث في استقصاء الحقائق على المعلومات و البيانات التي جمعت من الدراسة الميدانية التي شملت على توزيع (1727)| استمارة استبانه ، يمثل هذا العدد مجموع الآسر في (10) مقاطعات ، تمثل (16,13%) من مجموع المقاطعات التي يتكون منها مركز القضاء البالغة (62) مقاطعة ، روعي في اختيارها موقعها وهي جيكور، باب طويل ، نهر خوز ، العوجة ، السبيليات الشرقية ، يوسفان ، الجديدة وحمدان المعاريف ،فجة النعمة ، خريبط وكوت النصار ، السراجي ، ام النعاج . خارطة (2) . والمقابلات مع العديد من أبناء المناطق الريفية ، إضافة الى المعلومات و البيانات من الدوائر ذات العلاقة .

جدول (١)
المقاطعات في قضاء أبي الخصيب

الوحدة الادارية	اسم المقاطعة ورقمها	اسم المقاطعة ورقمها	اسم المقاطعة ورقمها
مركز القضاء	١- القطة	٢١- مشجيحة	٤٢- مهيجران وبلد سلامة
	٢- جيكور	٢٢- بلد سلطان	٤٣- فجة النعمة
	٣- باب سليمان	٢٣- البريم	٤٤- يوسّفان
	٤- قصبة باب سليمان	٢٤- قصبة باب ميدان	٤٥- حمدان البلد
	٥- باب دباغ	٢٥- قصبة الحوطة والنزيلة	٤٦- كوت جفال والبز
	٦- باب العريض	٢٦- قصبة بلد سلطان الغربية	٤٧- الجديدة وحمدان والمعاريف
	٧- نهرخوز	٢٧- قصبة ابو خفيف	٤٨- كوت الصلحي وكوت سرحان
	٨- ابومغيرة	٢٨- قصبة بلد سلطان الشرقية	٤٩- محيلة الفداغ
	٩- قنطرة	٢٩- البراضعية	٥٠- الحمزة الفوق
	١٠- باب طويل	٣٠- مناوي لجم	٥١- بلد نجدي والرومية
	١١- قصبة باب طويل والقنطرة	٣١- المطيحة	٥٢- محيلة الصكاروة
	١٢- المغتية وهور السعدون	٣٢- فريج الصخر وكوت الضاهي	٥٣- الصنكر
	١٣- الظاهرية	٣٣- عويسيان	٥٤- السبيليات الغربية
	١٤- السراجي وميتان	٣٤- ام النعاج	٥٥- الحمزة
	١٥- الحوطة	٣٥- خريبط وكوت النصار	٥٦- السبيليات الشرقية
	١٦- بلد	٣٦- عبداليان والبوسلال	٥٧- النزلة
	١٧- بساتين الحوطة والنزيلة	٣٧- فجة العرب	٥٨- كوت الفريج
	١٨- باب رمانة	٣٨- البهادرية وبلد الياس	٥٩- كوت الحمداني
	١٩- باب ميدان والسراجي	٣٩- البريدية وبلد السيد	٦٠- العوجة
	٢٠- شيخ ابراهيم	٤٠- قنطرة حرب والكرية	٦١- طلاع الحمزة
		٤١- بلد محزم	٦٢- اراضي السباخ
ناحية السيبة (الملغاة)	١- شلهة الدويب	٧- سيحان	١٣- الرميلات ام الجبابي
	٢- الدويب	٨- شلهة القطعة	١٤- ام الرصاص وام الخصاصيف
	٣- المحيلة	٩- القطعة	١٥- كاووس
	٤- الزيادية	١٠- شلهة المطوعة	١٦- البلجانية والبلجان
	٥- الشلهة البحرية	١١- المطوعة	١٧- الفياض
	٦- السيبة	١٢- كوت الزين	١٨- العامية
			١٩- اراضي السباخ

المصدر : (١) الهيئة العامة للمساحة ، الوحدات الإدارية في محافظة البصرة ، مقياس ١/٢٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٣ .
(٢) الهيئة العامة للمساحة ، خرائط المسح الطوبوغرافي ، (ابي الخصيب ، الدعيجي ، السيبة) ، مقياس ١/٥٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٦ .

خريطة (١)

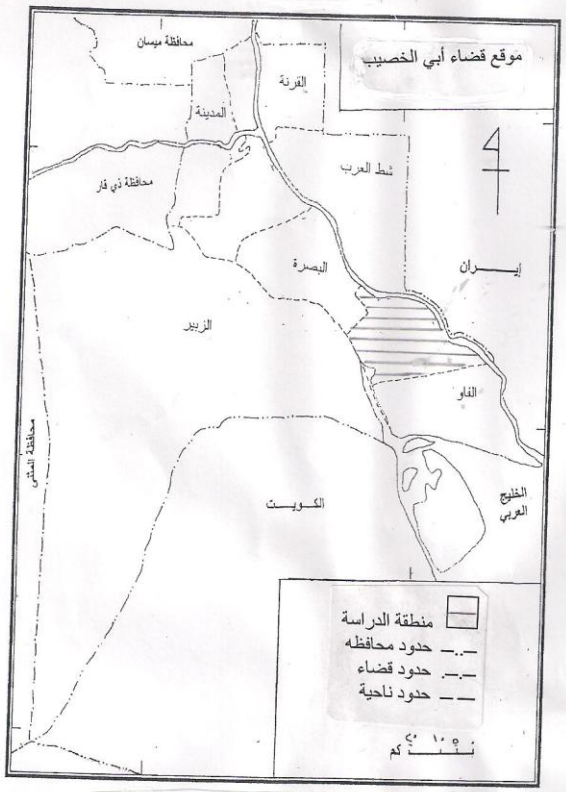

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة البصرة الإدارية ، مقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ١٩٩٦

خريطة (٢)

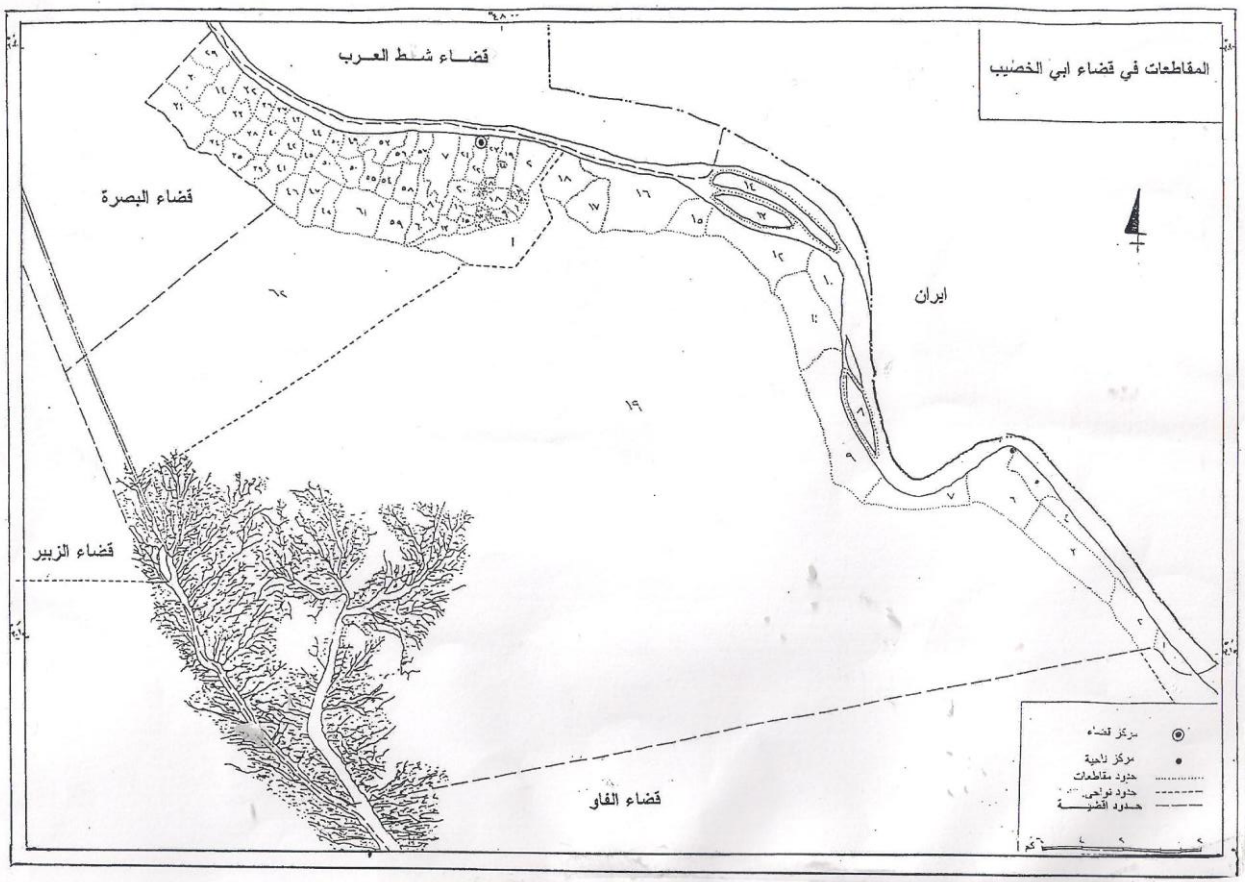

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خرائط المسح الطوبوغرافي ، (ابي الخصيب ، الدعيجي ، السيبة) ، مقياس ١/٥٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٦ .

واقع السكن الريفي في قضاء أبي الخصيب

يغلب على قضاء ابي الخصيب الطابع الريفي ، اذ يضم القضاء مركزا حضريا وحدا يتمثل بمدينة ابي الخصيب التي لا تتجاوز مساحتها (3.27) كم^2[5] (1308)دونم ، تمثـــل (0.28%) من مجموع مساحة القضاء البالغة (1152) كم^2 ، اما المساحة الباقية يمكن توزيعها على منطقتين هما :-

1- نطاق النخيل الذي ينحصر بين مجرى شط العرب وطريق بصرة – فاو وبعرض يتراوح (3,5- 6) كم وبمساحة (169.73)كم^2[6] . ويضم جميع المستوطنات الريفية في القضاء .

2- منطقة السباخ تحتل القسم الغربي من القضاء ، وتنحصر بين طريق بصرة – فاو ، وشط البصرة الذي يمثل الحدود الغربية للقضاء . وتستاثر بالجزء الاعظم من مساحته ، حيث تبلغ (979) كم^2 [7] . تمثل (84.98%) من مساحة القضاء . وعلى الرغم من سعة مساحة هذة المنطقة الا انها تخلو من اية مستوطنة .

وبهدف الوقوف على واقع السكن الريفي في القضاء وبما يتعلق بموضوع هذه الدراسة فقد تم دراسة هذه الفقرة على محورين تضمن الاول دراسة انماط السكن الريفي في القضاء وخصص الثاني لدراسة العجز السكني في القرى .

انماط السكن الريفي

يتخذ السكن الريفي في قضاء أبي الخصيب نمطين هما :

١ -السكن الريفي المنعزل (المبعثر) :

يمكن ان نميز نوعين من السكن الريفي المبعثر في القضاء هما :-

أ- المساكن المنتشرة في بساتين النخيل المحيطة بالقرى وتشكل هذه المساكن (49.57)% من مجموع المساكن الريفية في المقاطعات المشمولة بالعينة. وسوف نتعرض لهذا النوع من السكن بشيء من التفصيل لاحقا .

ب – المساكن المنتشرة على الاطراف الغربية لنطاق النخيل وعلى مقربة من طريق بصرة – فاو . فهي تظهر في عدة مقاطعات اهمها بلد محزم والجديدة وحمدان المعاريف ، والعوجة ،وغيرها .

ويظهر هذا النوع من السكن اما على شكل مساكن منفردة أو على شكل تجمعات صغيرة لا يتجاوز عددها عن (5-6) مساكن ، و معظم ساكنيها من المهاجرين الذين قدموا محافظة البصرة من محافظة ذي قار خلال النصف الأول من القرن الماضي

واستقروا في هذه الأماكن. و تشكل مساكن هذا النوع (4.62 %) من مجموع المساكن الريفية في القضاء .

٢ -السكن الريفي المتجمع :

هذا ما يعبر عنه بالقرية ، وهنا ينبغي التفريق بين القرية والمقاطعة . اذ تمثل اراضي القرية جزءا من اراضي المقاطعة وهو الجزء المبني منها ، وقد تشمل المقاطعة قرية واحدة او اكثر تحيط بها الاراضي الزراعية المتمثلة ببساتين النخيل .

وتبدو المساكن في القرى بشكل متجمع بل تلتصق كل مجموعة منها مع بعضها تاركة بينها مسالك ضيقة لا يصلح بعضها إلا لمرور المشاة .

يضم القضاء (77) قرية ، ينتشر هذا العدد ضمن نطاق النخيل المار الذكر ،ولما كانت مساحة هذا النطاق لاتتجاوز (173) كم^2 ، فان ذلك يجعل كثافة الاستيطان فيه (44.51) قرية /100كم ^{2} [8] .

وتدرج جميع القرى في القضاء ضمن القرى التقليدية ، وهذا النوع من القرى نشأ ونما بشكل عشوائي بعيداً عن التخطيط المسبق له من قبل جهة تخطيطية مسؤولة ، و أنما بفعل عوامل و دوافع طبيعية و بشرية أعطت لهذا المكان الذي نشأت عليه تلك القرى صلاحية أكثر من غيره لاستقرار الإنسان فيه[9] .

ان نمط الزراعة السائد في القضاء المتمثل بزراعة محاصيل البستنة خاصة زراعة النخيل وانتاج التمور اثر في تحديد شكل القرى المنتشرة فيه ، اذ فرض هذا النمط بناء القرية بشكل متجمع وسط البساتين حتى يمكن الوصول اليها بسهولة ، لهذا اتخذت القرى اشكال متعددة منها المربع والمستطيل والشريطي او الخطي ويتجلى الشكل الاخير واضحا في القرى الواقعة على جانبي الطريق الذي يربط مركز القضاء بمدينة البصرة مثل قرى السراجي ،وعويسيان ،وعبد اليان ، والمحيلة ، وابو مغيرة ، ونهر خوز.

تميزت خريطة استعمالات الارض في قرى القضاء بالتغير المستمر ارتبط هذا التغير بالظروف السياسية والاقتصادية ولاجتماعية التي مر بها القطرخلال العقود الاربعة الاخيرة. الا انه بقي الاستعمال السكني يستأثر بالجزء الاعظم من مساحة الرقعة المبنية في تلك القرى حيث

يصل معدلها في القرى المشمولة بالعينة (73.57%)، وتتفاوت هذه النسبة بين قرية واخرى تبعا لموقعها وحجمها وتأثيرها في القرى الاخرى لوقوع بعض المؤسسات الخدمية فيها كالمدارس ، والمراكز الصحية ودوائر البريد مثل قرى حمدان البلد ، وابو مغيرة ، ومهجران وغيرها ، اذ تمثل الاولى مركزا خدميا للعديد للقرى المجاورة .

العجز السكني في القرى :

يراد بالعجز السكني عدم التكافؤ بين عدد الأسر و الوحدات السكنية التي تشغلها للسكن في مدة زمنية محدودة .[10] وهي مشكلة متعددة الجوانب لكونها تتعلق بقضايا اقتصادية و اجتماعية و تشريعية و إدارية .[11] ويصنف العجز السكني الى نوعين هما :

أولا : العجز السكني النوعي

يشمل جميع المساكن غير الصالحة للسكن وقد شهد هذا النوع من العجز في المناطق الريفية في القضاء انخفاضا واضحا حيث انخفض من (263) مسكنا عام 1970 الى (33) مسكنا عام 2012 في القرى المشمولة بالعينة ، وبمعدل نمو سالب مقداره (- 4.8%) . جدول (2)

جاء هذا الانخفاض نتيجة رغبة العديد من أبناء الريف في القضاء تحسين مساكنهم . و اتخذت عملية تحسين المسكن شكلين :

١ -تغيير مادة البناء من الطين أو القصب الى البلوك أو الطابوق أو الثرمستون مع الاحتفاظ بطراز المسكن و في الغالب أن تصاميم تلك المساكن عشوائية مختلفة حيث لا يوجد طراز خاص موحد لجميع المساكن في القرية . و عادة ما تكون هذه العملية على عدة مراحل اذ لا يشترط هدم البيت بالكامل و أعادة بنائه .

٢ -بناء مساكن جديدة على الطراز الحديث (الغربي) التي أخذت تنتشر في ريف القضاء منذ بداية النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي . ويمتاز هذا النوع من المساكن بإمكانية استفادة أصحابه من السطح في بناء طابق ثاني لاستيعاب النمو الأسري في العائلة .تشكل المساكن التي تعود لهذا الصنف (23,683%) من مجموع المساكن في القرى المشمولة بالعينة .

لعبت عوامل عديدة في نشاط حركة البناء التي شهدتها المناطق الريفية خاصة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي منها تحسن المستوى المعيشي لمعظم سكان الريف ، قد أرتفع متوسط دخل الفرد في العراق من (80,5) ديناراً عام 1964 .[12] الى (530,5) ديناراً عام 1978 [13]قيام المصرف العقاري خلال المدة 1975 – 1983 بتقديم القروض الى المواطنين خاصة أصحاب الدخل المحدودة مما شجعهم على الإقبال على بناء المساكن ، أو إدخال تحسينات عل المساكن القديمة .فقد بلغ عدد المستفيدين من قروض المصرف في قرى المعا ريف و الجديدة و ألسراجي 4،6،13 لكل منها على التوالي .و شجع على ذلك توفر مواد البناء مثل السمنت و الجص و الطابوق

جدول (2)

مؤشرات العجز السكني في قرى قضاء أبي الخصيب (عينة مختارة) للمدة 1970 – 2012

السنة	عدد المساكن				عدد الأسر	عدد السكان	معدلات النمو					العجز السكني			
	غير صالحة *	صالحة	المجموع	% من المجموع			المساكن غير الصالحة	المساكن الصالحة	مجموع المساكن	عدد الأسر	عدد السكان	العجز النوعي	العجز العددي	العجز الكلي	نسبة ** العجز
1970	263	54	317	73.55	441	1599						263	124	387	28,12
2012	33	443	476	45.81	860	2861	4.8−	+ 5.1	0.9+	+ 1.6	1.4+	33	384	417	440651

المصدر : الدراسة الميدانية

- عدت هذه الدراسة مساكن الطين و الصرائف وخيم الشعر مساكن غير صالحة حسب المقاييس العالمية الصحية .

أنظر : نجلاء عبد الله ،مشكلة السكن في العراق واقعها وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1980، ص 6 هـ .

** نسبة العجز ، هي الفرق بين عدد الأسر و عدد الوحدات السكنية في مدة معينة مقسوما على عدد الأسر مضروباً في 100 .

أنظر : خليل إسماعيل محمد ، أنماط الاستيطان الريفي في العراق ، بغداد ، مطبعة الحوادث ، 1982 ، ص 315 .

.

ثانيا : العجز السكني العددي :

يعتبر هذا النوع من العجز السكني أساس وجوهر المشكلة السكنية في العراق . و يحدث عندما يكون التزايد في أعداد السكان و الأسر بمعدل أكبر من عدد المساكن . فينتج عنه عدم تكافؤ بين ما متوفر من مساكن و الحاجة اليها و بالتالي ليس بمقدور جميع الراغبين للحصول على سكن خاصة ذوي الدخول المحدودة الحصول عليه بما يتناسب و دخلهم .

تشير بيانات الجدول (2) الى تفوق معدلاً النمو السكاني و الأسري على معدل النمو في عدد المساكن في القرى المشمولة بالعينة خلال المدة 1970 –2012، اذ بلغ الأول (1.4%) وهذا يعكس ان سكان القرى قد أزداد بمقدار (1.8) مرة خلال المدة أعلاه . جاءت هذه الزيادة من عاملي الزيادة الطبيعية و الهجرة . فقد تعرضت المناطق الريفية في القضاء الى الهجرة من مناطق مختلفة من المحافظة . اذ استقبلت هذه المناطق أعداد كبيرة من سكان قضاء الفاو و المناطق الجنوبية من قضاء شط العرب على اثر خضوع مناطق سكناهم للعمليات العسكرية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988) و على الرغم من الإفراغ القسري لسكان القضاء بسبب احتلال إيران الأجزاء الجنوبية من قضاء شط العرب في 1987/1/17 ووقوع مساحات واسعة من الأراضي المحافظة ضمن حدود المدفعية الإيرانية ، الا انه سرعان ما عاد السكان الى مناطق سكناهم بعد زوال تلك الظروف بل استقبلت أراضي القضاء مهاجرين جدد قدموا اليها من مناطق أخرى من المحافظة . وقد شكل هؤلاء جزءاً لا يستهان به من سكان القرى التي استقروا فيها .

رافق الزيادة في أعداد السكان زيادة في أعداد الأسر حيث ازداد عددها من (441) اسرة عام 1970 الى (860) أسرة عام 2012 . بزيادة مطلقة قدرها (419) اسرة و بمعدل نمو سنوي قدره (1.6%) و جاءت هذه الزيادة من عاملين هما الهجرة و الزواج اذ ساهم العامل الاول بـ (39,22%) من مجموع الزيادة في أعداد الاسر خلال المدة 1970 –2012، و العامل الثاني بـ(60,78 %) منها .

أما عدد المساكن فقد أزداد من (317) مسكن عام 1970 الى (476) مسكن عام 2012 بزيادة مطلقة قدرها (159) مسكن، و بمعدل نمو سوي قدره **(0.9%)** .

يظهر مما تقدم أن الزيادة في أعداد السكان و الأسر لا تصاحبها زيادة متكافئة في عدد المساكن خلال المدة 1970 – 2012 وتبعاً لذلك أرتفع العجز السكني العددي من (124) مسكن بنسبة عجز (28.12%) في العام الأول الى (384) مسكن و بنسبة عجز (44.65%) في العام الثاني و بمعدل نمو سنوي قدره (2.7%) .

أن هذا يرتبط ببعض عناصر مورفولوجية تلك القرى حيث تصنف قرى القضاء بأنها من القرى المدمجة حيث تلتصق المساكن أو كل مجموعة منها مع بعضها . أن السكن الملاصق لا يتيح التوسع المستقبلي للسكن سواء بإقامة مساكن جديدة أو توسيع المسكن القديم إذا رغب احد الأبناء الانفصال عن العائلة . و إذا كانت هناك ثمة مساحات فارغة في بعض القرى فان وجودها لا يعني أنها فائضة عن حاجة السكان و إنما يرجع إلى مشكلات تتعلق بملكيتها . كما تمثل البساتين المحيطة بالقرى عوارض أو حواجز تمنع توسعها لذلك عندما تتحدد تلك القرى في توسعها تبدأ بالنمو من الداخل بحيث تشغل المساكن الفضاءات المتواجدة بين المساكن القديمة . أن كل ذلك يعمل على ارتفاع الكثافة السكنية (مسكن / هكتار) في مثل تلك القرى ، حيث يتراوح معدلها (35 – 40) مسكن /هكتار . وتكاد تكون هذه الكثافة متقاربة في جميع القرى وهو معدل عالي . هذا يرتبط بمساحة القطع التي تشغلها المساكن فهي ليست كبيرة و متقاربة إذ تتراوح بين (150 –250)م ^{2} .

لقد ترتب على عدم التكافؤ بين معدل النمو السكاني و الأسري من جهة و معدل النمو في المساكن من جهة أخرى ،زيادة الكثافة السكنية بأنواعها المختلفة والتي يمكن التعبير عنها بمقاييس عديدة يمكن تقسيمها الى نوعين هما :

١ مقايس الكثافة السكنية خارج الوحدة السكنية ، كعدد الاشخاص او الوحدات السكنية في وحدة مساحية معينة (الهكتار) وقد تمت الاشارة الى هذا النوع في الصفحات السابقة .
٢ مقايس الكثافة السكنية داخل الوحدة السكنية وتقسم بدورها الى :
أ- الكثافة السكنية (فرد / مسكن)
ب- الكثافة السكنية (فرد/ غرفة)
ج- الكثافة السكنية (اسرة / مسكن)

يعبر النوع الاول عن حجم العائلة ، حيث ارتفع معدل حجم العائلة في القرى المشمولة بالعينة من (5.04) فرد /عائلة عام 1970 الى (6.01) فرد / عائلة عام 2012 . جدول (3) وقد تجاوزت أكثر من (83 %) من مجموع العوائل الممسوحة هذا المعدل ليصل في بعضها إلى أكثر من (10) فرد / عائلة ، وهو معدل عالي يعكس

حجم الصعوبات التي تواجه أفراد تلك العوائل في الحصول على مساكن مستقلة على الرغم من توفر الرغبة .

جدول (3)

معدل الكثافة السكنية في المناطق الريفية في قضاء أبي الخصيب عامي 1970 ، 2011

السنة	الكثافة السكنية		
	فرد / مسكن	فرد / غرفة	أسرة / مسكن
1970	5.04	2.09	1.39
2012	6.01	3.38	1.81

المصدر : الدراسة الميدانية

أن زيادة حجم العائلة له تأثير على الطاقة السكنية وهذا ما يعبر عنه بمعدل الأشغال (فرد /غرفة) ويسمى أيضا بكثافة الأسرة Household Denisty أو بالكثافة الاجتماعية Social Denisty وهو دليل مهم لتحديد درجة الاكتضاض داخل الوحدة السكنية [14]. فقد أزداد هذا المعدل من (2.09) فرد / غرفة عام 1970 إلى (3.38) فرد / غرفة عام 2012جدول (3)

أن استيعاب الزيادة في عدد الأسر كان من خلال سكن أكثر من أسرة في مسكن واحد . و تعكس بيانات الجدول (4) هذه الحقيقة .

جدول (4)

توزيع المساكن في قرى قضاء أبي الخصيب (عينة مختارة) حسب عدد العوائل التي تشغلها لعامي 1970 و 2012

السنة	عدد المساكن	عائلة واحده		عائلتان		ثلاث عوائل فأكثر	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%

0.95	3	24.92	79	74.13	235	317	1970
23.53	112	35.29	168	41.18	196	476	2012

المصدر : الدراسة الميدانية

ويلاحظ من الجدول (4) أن (64.71%) من مجموع المساكن في القرى المشمولة بالعينة مشغولة بأكثر من أسرة في عام 2012بينما لم تزد هذه النسبة في عام 1970عن (25.87%) وهذا يعني أن هناك تزايد مستمر في إعداد الأسر في القرى التي لاتتوفر لها مساكن مستقلة فقد ازدادت نسبتها من (21,08%) في عام 1970 إلى (46,88) في عام 2012.أن اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد قد زاد من الكثافة السكنية للأسرة التي ارتفع معدلها من (1.39) أسرة / مسكن عام 1970 إلى (1.81) أسرة /مسكن عام 2012. وتتجاوز في بعض المساكن هذا المعدل لتصل إلى (3–4) أسرة /مسكن ، أن سكن أكثر من أسرة في مسكن واحد ظاهرة شائعة في المناطق الريفية في القضاء على الرغم من وجود النزعة الاستقلالية لدى المتزوجين الجدد. ولم يكن هناك سبب واحد لهذه الظاهرة بل أسباب عديدة ، يقف في مقدمتها عدم قدرة أفراد الأسر المستحدثة في العائلة الحصول على مسكن مستقل سواء تملك أو أيجار لارتفاع أسعار الأراضي و الإيجارات و مواد البناء مقارنة بالدخل .

التأثير العجز السكني في القرى على الأراضي الزراعية

يتوزع السكن في المناطق الريفية في القضاء بين القرى و الأراضي الزراعية المحيطة بـها .و قد استأثرت الأولى بـ (70 – 80 %) من مجموع المساكن في تلك المناطق في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي . أن ارتفاع هذه النسب دليل رغبة الإنسان في الريف العيش مع الجماعة و الاستفادة من ظروف التعاون في جميع مجالات الحياة ، إلا أن عدم قدرة القرى على استيعاب الزيادة في الأسر سواء الناتجة من النمو السكاني و الأسري في المناطق الريفية نفسها أوالقادمة أليها ، دفع ذلك التوجه نحو السكن في الأراضي الزراعية و ساعد على ذلك أمكانية الحصول على خدمات الماء و الكهرباء في مواقع سكناهم الجديدة ، أضافه إلى سهولة التنقل لتحسن العديد من الطرق الريفية من جهة و حوزة نسبة ليست بالقليلة من تلك الأسر لوسائط نقل .

يلاحظ من الجدول (5) زيادة اعداد المساكن في الاراضي الزراعية خلال المدة (1970–2012) حيث ازدادت من (114) مسكنا في العام الاول الى (831) مسكنا في العام الثاني ، وبعدل نمو سنوي (4.8) . وتوزعت هذه الزيادة على نوعين من السكن هما :-

جدول (5)

تطور اعداد المساكن في الاراضي الزراعية في قضاء ابي الخصيب (مقاطعات مختارة) لعامي 1970- 2012

السنة	نمط السكن	عدد المساكن	%من المجموع	معدل النمو
1970	سكن منفرد	114	100	4.8
	تجمعات سكنية	-	-	
	المجموع	114	100	
2012	سكن منفرد	423	50.90	
	تجمعات سكنية	408	49.10	
	المجموع	831	100	

المصدر استمارة الاستبيان

أولا:السكن المنفرد

ان ظاهرة السكن في الاراضي الزراعية (البساتين) المحيطة بالقرى في قضاء ابي الخصيب ليست حديثة عهد بل هي قديمة ربما ارتبطت بتاريخ الاستيطان الريفي فيه وكان يتمثل بسكن العائلة الحائزة للبستان أو أحدى الأسر التابعة لها . وعادة ما كان تحدد المساحة التي يقام عليها المسكن داخل البستان عرفا او قانونا .

حققت أعداد مساكن هذا النوع زيادة واضحة خلال المدة 1970 – 2012حيث ازدادت من (114)مسكن في العام الأول الى (423) مسكن في العام الثاني في المقاطعات المشمولة بالعينة ، و بمعدل نمو قدره (3.2) . رافق الزيادة في أعداد المساكن في البساتين ،تغير الأهمية

النسبية لها ،فبعد أن كانت لا تتجاوز (26.45) في بداية المدة (1970 –2012) ، ارتفعت الى (32.36) في نهايتها جدول (5) . و تشير تلك النسب الى اقتراب عدد المساكن في البساتين من مثيلتها في القرى في بعض المقاطعات ، و يعكس ذلك الزيادة المطردة في النمو الأسري و حجم الطلب على السكن ، جاءت الزيادة في عدد المساكن في البساتين من :

١ -عجز المساكن في القرى من استيعاب الزيادة في الأسر الأمر الذي دفع بعض العوائل التي بحوزتها أراضي زراعية ضمن حدود المقاطعة أو في مقاطعات أخرى في القضاء أفرادها الى السكن في تلك الأراضي . و شكلت مساكن هؤلاء (9,09%) من مجموع الزيادة المتحققة في عدد المساكن في البساتين .

٢ -انتقال حيازة بعض الأراضي الزراعية عبر عملية الشراء الى بعض العوائل . فعلى أثر التدهور الذي أصاب قطاع زراعة النخيل و أنتاج التمور في جميع مناطقه في العراق و منها منطقة الدراسة [15] . منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي و الظروف السياسية و الاقتصادية التي يمر بها القطر خاصة خلال العقدين الأخيرين ، جعلت بعض ملاك البساتين و أصحابها يفكروا ببيع الاراضي الزراعية التي بحوزتهم أو جزء منها ، و شجعهم على ذلك توفر الرغبة لدى بعض الأفراد من ذوي الدخول المرتفعة من استثمار جزء من أموالهم في شراء البساتين .

توزعت هذه الاراضي على مجموعتين من العوائل تمثلت الاولى بالعوائل التي تسكن في قرى القضاء والتي سمحت لها امكاناتها المالية شراء بعض الاراضي الزراعية وتشكل هذه الاراضي (1.07 %) من مجموع الاراضي التي انتقلت حيازتها خلال المدة (1970–2012) مقابل (98.93 %) للمجموعة الثانية من العوائل التي قدمت من خارج حدود القضاء . والتي تقسم بدورها الى قسمين هما :-

أ- العوائل التي فضلت السكن في البساتين التي حازتها لذلك قامت ببناء مساكن لها فيها . وتشكل هذه المساكن (67.74 %) من مجموع الزيادة المتحققة في عدد المساكن في البساتين

ب- العوائل التي بقيت في مناطق سكناها الأولى و اتخذت من البساتين التي آلت إليها عبر عملية الشراء أماكن للترفيه و النزهة يرتادونها أيام العطل و المناسبات لذلك حرص أصحابها على اختيار الأماكن و المواقع التي تحقق هذا الفرض و يعكس التوزيع الجغرافي لهذه

البساتين هذه الحقيقة ، اذ يظهر أكثر تركز لها في القسم الأوسط و الشمالي من القضاء كما في مقاطعات حمدان و مهيجران و يوسفان و فجة النعمة و محولة الزهير .

ثانيا : التجمعات السكنية

على الرغم من القوانين التي تمنع التجاوز على الأراضي الزراعية لصالح الاستعمالات الأخرى السكنية ، التجارية ، الصناعية ، الخدمية ، تتعرض الأراضي الزراعية في قضاء أبي الخصيب منذ عام 2003 لأكبر عملية زحف عمراني ، فقد أزيلت أشجار النخيل من مساحات ليست بالصغيرة و طمرت القنوات الأروائية التي ترويها ، ومن ثم تقسيمها الى قطع مختلفة المساحة لاقامة التجمعات السكنية عليها . وقد شجع نظام حيازة الأرض الزراعية السائد في القضاء ، جدول (6) على هذه الظاهرة . اذ يتبين منه أن أراضي الملك الصرف – الملكيات الخاصة ، أراضي القاصرين ، الأموال المجمدة – تستأثر بـ (78,36 %) من مجموع مساحة الرقعة الزراعية في القضاء البالغة(48193) دونم و الذي زاد من ذلك أن (53,61%) من مجموع ملاك تلك الأراضي غائبون عن أراضيهم (ملاك غائبون) منهم أو من آلت إليهم الأراضي من ورثتهم سكن في المراكز الحضرية القريبة و آخرون وجدوا ضالتهم خارج القطر خاصة في بعض الدول المجاورة مثل الكويت و السعودية وتركوا أمر متابعة استغلال بساتينهم الى بعض الأشخاص (الوكلاء) وقد وجد أن (41,31 %) من مجموع البساتين التي تتعرض لتلك الظاهرة تعود إلى الصنف الثاني .

جدول (6)

أصناف و مساحة الأراضي الزراعية في قضاء أبي الخصيب

صنف الأرض	المساحة (دونم)	% من المجموع
الملكيات الخاصة	**37001**	**76,77**
أراضي الإصلاح الزراعي الموزعة	**5831**	**12,10**
أراضي الإصلاح الزراعي المؤجرة	**1595**	**3,31**
أراضي الأوقاف	**3001**	**6,23**
أراضي القاصرين	**365**	**0,76**
الأموال المجمدة	**400**	**0,83**
المجموع	**48193**	**100**

المصدر : محمد رمضان محمد ، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء أبي الخصيب ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، 2003 ، ص 124 .

لقد تبين من الدراسة الميدانية أن غالبية ان لم نقل جميع المقاطعات ضمن حدود مركز القضاء البالغة (62) مقاطعة تعرضت بعض أراضيها الزراعية الى عملية التجاوز من قبل الاستعمال السكني سواء أقيمت عليها التجمعات السكنية أو هُيأت لهذا الغرض و يبدو أن المقاطعات الوسطى مثل المعاريف و الجديدة و حمدان البلد و الرومية و بلد نجدي وبعض المقاطعات الشمالية مثل مناوي لجم و المطيحة و أم النعاج كانت أكثر من غيرها تعرضاً لهذه الظاهرة .

لقد ساهمت التجمعات السكنية المقامة على الأراضي الزراعية بمقدار (57.70%) من مجموع الزيادة المتحققة في عدد المساكن في الأراضي الزراعية خلال المدة 1970 – 2012 ولكن الأهم من ذلك هو مقدار مساهمة التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية بنوعية السكن المنفرد أو التجمعات السكنية في معالجة مشكلة العجز السكني التي تعاني منها القرى و التي تَبَينت أبعادها سابقاً أو التخفيف من حدتها . و هذا يفرض معرفة الجهات التي قدمت منها الأسر الحائزة لتلك الأراضي والتي كانت على النحو التالي :

١ ـ مساكن الأسر المستحدثة من انشطار العوائل التي كانت تسكن في البساتين . وشكلت (9,07%) من مجموع الزيادة المتحققة في عدد المساكن في الأراضي الزراعية .
٢ ـ مساكن الأسر القادمة من القرى المجاورة و لا تتجاوز نسبتها أكثر من (2,36%)
٣ ـ مساكن الأسر القادمة من خارج حدود المناطق الريفية في القضاء ، خاصة من مدن البصرة وأبي الخصيب ، و الزبير ، وشط العرب . حيث دفعت هذه المدن و خاصة

الأولى منها العديد من أسرها الباحثة عن سكن يتناسب و دخولها باتجاه تلك الأراضي . و شكلت مساكن هؤلاء (88,57%) من مجموع الزيادة المتحققة .

ان انخفاض نسبة مساكن الصنف الأول كان بسبب :

١ – انخفاض نسبة العوائل في القرى الحائزة على أراضي زراعية و تتباين هذه النسبة بين القرى فهي تنخفض بشكل واضح في القرى التي تقع في القسم الشرقي من نطاق النخيل أي المحصورة بين طريق بصره – أبي الخصيب الداخلي و مجرى شط العرب مثل فريج الصخر و كوت الضاحي و محولة الزهير و فجة النعمة و يوسفان و السبيليات الشرقية و كوت الفداغ وغيرها ، حيث تتراوح بين (9,06–15,84%) من مجموع العوائل في تلك القرى ، و تزيد قليلاً في بقية المقاطعات فيتراوح معدلها بين (16,67 –23,31) و يرتبط هذا الانخفاض بنظام ملكية الأراضي الزراعية في القضاء حيث آلت معظم الأراضي الزراعية فيه منذ أواخر العهد العثماني و حتى تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 الى بعض الأفراد و الجهات عبر طرق مختلفة ، وشكل هؤلاء بدورهم طبقة الملاك ، و كان معظم هؤلاء يعيشون بعيداً عن أراضيهم أن سوء توزيع الملكية هذا حرم العديد من الأسر الريفية من الأراضي الزراعية ، الا بعض الأسر التي تمكنت فيما بعد من وضع أيديها على بعض الأراضي عبر عدة طرق منها الشراء أو التعاقد أو المغارسة .[16]

٢ – عدم التكافؤ بين مستوى الدخل لدى غالبية الأسر في القرى و أسعار الأراضي المحيطة بها . أن الحصول على قطعة أرض هي أول متطلبات أقامة الوحدة السكنية الا أن هذا المطلب ليس سهل المنال خاصة للأسر ذات الدخل المحدود بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار الأراضي على أثر الطلب المتزايد عليها . فقد أرتفع معدل سعر المتر المربع الواحد من الأراضي الزراعية في القضاء من (15000) ديناراً عام 2003 الى (150000) ديناراً عام 2011 بمعدل نمو سنوي قدره (33,3%) ولما كانت الأرض كأية سلعة تعرض في السوق فهي عرضة لقوى العرض و الطلب وهذا يفسر لنا أرتفاع أسعارها . ففي المقاطعات التي تمثل مناطق جذب للأسر الباحثة عن سكن أكثر من غيرها مثل البراضعية و مناوي لجم و يوسفان و حمدان و مهيجران و نهر خوز وغيرها . حيث بلغ معدل سعر المتر المربع الواحد فيها (500) ، (300) ، (230) (210)، (200) ،(175) ديناراً لكل منها على التوالي . و تسجل أقل سعر لها في المقاطعات الواقعة في القسم الغربي من نطاق النخيل مثل العوجة ،اللقطة ،خريبط وكوت النصار،حيث تراوح معدل سعر المتر المربع الواحد فيها بين (25000–75000) ديناراً . و تسجل الأراضي في المقاطعات الأخرى أسعاراً بين هذه و تلك

. ويبدو من العرض السابق أن قيمة الأراضي في المناطق الريفية لا ترتبط فقط بالبعد عن المدنوالمتمثلة هنا بمدينتي البصرة و أبي الخصيب وإنما تتأثر بطبيعة المكان نفسه من كونه مركز جذب للاستقرار البشري.

أن الزيادة المستمرة في سعر الأرض لم يقابلها بنفس المستوى زيادة في دخول معظم الأسر في القرى فقد تبين أن أكثر من (65,70 %) من مجموع تلك الأسر لا يتجاوز معدل دخلها الشهري عن (300000) ديناراً . يوجه معظم هذا الدخل أن لم نقل جميعهُ لتأمين الاحتياجات الضرورية لتلك الأسر مما لا يتيح فرصة لها للادخار لتهيئة المبلغ اللازم لإقامة الوحدة السكنية .لذلك تسعى تلك الأسر الى التكدس في مساكن مزدحمة لعدم قدرتها الحصول على مسكن أيجار أو تملك أو قطعة أرض تقيم عليها مسكن جديد .

النتائج

في ختام هذه الدراسة يمكن التوصل الى ما يلي :

١ -تشهد المناط ق الريفية في قضاء أبي الخصيب تطوراً كبيراً و سريعاً في السنوات الأخيرة في عملية بناء المساكن من حيث العدد و التصميم و مواد البناء بحيث أصبحت تقترب في خصائصها من المساكن في المدن أو تماثلها في كثير من الحالات . و مع ذلك بقي الجانب الكمي دون الإيفاء بحاجة جميع الأسر الريفية . و تتجلى الصورة أكثر وضوحا داخل القرى التي تعاني من أزمة سكن حادة لان الزيادة في الأسر فيها لم يرافقها زيادة في المساكن بنفس المستوى و أخذت الفجوة بين الاثني ن تتسع سنة بعد أخرى ليصل معدل النمو في المساكن المطلوبة خلال المدة (1970 – 2012) (1,7 %) وهو معدل عالي و خطير وكان من نتائج ذلك :

أ – عدم قدرة أعداد كبيرة من الأسر المستحدثة و الراغبة بالحصول على السكن أن تحصل عليه .

ب–ارتفاع الكثافة السكنية بانواعها (6.01فرد /مسكن) ، (3.38فرد /غرفة) ، (1.81اسرة / مسكن).

2 – إن اغلب الاستثمارات السكنية التي تمت خلال السنوات الأخيرة في المناطق الريفية كانت خارج نطاق القرى و من قبل المهاجرين من المراكز الحضرية ، خاصة مدينة البصرة والتي مكنتهم إمكاناتهم المادية شراء العديد من البساتين وأقام البعض منهم فيها مساكن فخمة . في حين ظل غالبة سكان الريف بعيداً عن تلك العملية . و لم يقتصر التوسع السكني على حساب الأرضي الزراعي ة بالشكل أعلاه بل أقيمت التجمعا ت السكنية على مساحات واسعة من تلك الأراضي بعد ان تم إزالة نخيلها . وما زالت هذه العملية مستمرة حتى أعداد هذه الدراس ة . وعلى الرغم من التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية فأن مساهمته محدودة في معالجة او التخفيف من مشكلة العجز السكني التي تعاني منها القرى .

3– فرض نمط الزراعة السائدة في قضاء أبي الخصيب المتمثل بزراعة محاصيل البستنة خاصة زراعة النخيل وإنتاج التمور بناء القرى بشكل مجمع وسط البساتين و أخذت الأخيرة تشكل عوراض او حواجز تمنع توسع القرى لان القوانين تمنع التجاوز على الأراضي الزراعية لصالح الاستعمالات الأخرى . لذلك عندما تتحدد القرى في توسعها تبدأ بالنمو من الداخل بحيث تشغل المساكن الفضاءات المتواجدة بين المساكن القديمة فتعمل بذلك على زيادة الكثافة السكانية و التي وصل معدلها (35– 40) مسكن / هكتار .

4–ان تفاقم أزمة السكن في محافظة البصرة و في كلا البيئتين الحضرية و الريفية ، كان مدعاة للتوسع على حساب الأراضي الزراعية . و الذي ساعد على ذلك رغبة العديد من ملاك تلك الأراضي او ورثتهم بيع أراضيهم او جزء منها بسبب التدهور الذي أصاب قطاع زراعة النخيل و أنتاج التمور في العراق ومنها منطقة الدراسة . ولسنا هنا بصدد بيان أسباب ذلك فمنذ عام 2003 تتعرض العديد من البساتين لعملية إزالة نخيلها لإقامة التجمعات السكنية او تهيئتها لهذا الغرض . إن استمرار ظاهرة التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المشغولة بالنخيل في جميع مناطقه في المحافظة بالشكل الذي علية ألان مع ما يواجه هذا القطاع من مشكلات يعني زوال النخيل من معظم مناطقه مما يجعل أنتاجها من النمور عاجزاً عن تلبية احتياجات السوق المحلية وتعكس لنا كميات التمور الواردة الى أسواق المحافظة من خارجها سواء من المحافظات الأخرى اومن خارج القطر هذه الحقيق

هوامش :

1- برنامج الأمم المتحدة ،ترجمة عبد السلام رضوان ، حاجات الإنسان الاساسية في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، مطابع السياسة ، 1990، ص275

2- نجم عبد الله احمد الدوري و حازم جاسم محمد ، العجز السكني المتوقع في محافظة صلاح الدين عام 2020 ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة و الاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي الأول للفترة 15-16 نيسان 2009 ، الموصل ، مكتب الشمس للطباعة و النشر ، 2009 ، ص 117 .

3- سعدي محمد صالح السعدي ، واخرون، جغرافية الاسكان ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1990 ، ص 269 .

4- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007 ، ص 23 و 24 .

5- مديرية بلدية ابي الخصيب،الشعبة الفنية ،بيانات غير منشورة

6-استخرجت من قبل الباحثين بالاعتمادعلى خريطة (2)

7-المصدر نفسه .

8- استخرجت كثافة الاستيطان وفق الصيغة التالية :

$$\text{كثافة الاستيطان} = \frac{\text{عدد المستوطنات في أي وحدة مساحية}}{\text{مساحة تلك الوحدة}} * 100$$

أنظر :

مشعل محمود فياض ، مراكز الاستيطان الريفي الحدودية في العراق ، ميسان ، واسط ، ديالى ،رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، 1985 ، ص 45.

9- دحام حنوش حمد الدليمي ، الاستيطان الريفي في محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1986 ، ص 191 .

10- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، اساليب تقدير الطلب على السكن في المحافظات ، بغداد ، 1988 ، ص 19 .

11- نجلاء عبد الله ، مشكلة السكن في العراق ، واقعها وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 1980 ، ص 6 .

12- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1966 ، ص 46

13- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1979 ، ص 84 .

14- يكون المعدل مناسباً عند (شخص / غرفة) و يصبح مكتضاً عند (1,3 شخص / غرفة) ، ومفرط الاكتظاظ بين (1,5 - 2 شخص / غرفة)

انظر :

فاضل عبد اللطيف علي المالح ، الكثافة و الاكتظاظ في المناطق السكنية ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 418

15- للوقوف على تدهور زراعة النخيل و انتاج التمور في قضاء ابي الخصيب. انظر :

أ - جواد صندل جازع البدران ، زراعة النخيل و انتاج التمور في محافظة البصرة للفترة من 1950 - 1980 ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، 1988 .

ب- محمد رمضان محمد ، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء ابي الخصيب ، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، 2003.

16- المغارسة (تعرف في البصرة بالتعبة) وهي شركة تؤسس على كون الأرض من طرف و العمل من طرف اخر ، ويشترك الطرفان في حصة معينة .

انظر :

حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة ، بغداد ، مطبعة دار البصري ، 1970 ، ص 48 .

المصادر

1- برنامج الأمم المتحدة ،ترجمة عبد السلام رضوان ، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، مطابع السياسة ، 1990.

2- جواد صندل جارع البدران ، زراعة النخيل و انتاج التمور في محافظة البصرة للفترة من 1950 – 1980 ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، 1988 .

3 – حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة ، بغداد ، مطبعة دار البصري ، 1970 .

4- دحام حنوش حمد الدليمي ، الاستيطان الريفي في محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1986 .

5- سعدي محمد صالح السعدي ، محمد خالص رؤوف حسن ، مضر خليل العمر ، جغرافية الاسكان ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1990 .

6- فاضل عبد اللطيف علي المالح ، الكثافة و الاكتاظ في المناطق السكنية ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري و الإقليمي ، جامعة بغداد ، 1999 .

7- محمد رمضان محمد ، التحليل الجغرافي لمشكلات الزراعة في قضاء ابي الخصيب ، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، .2003

8- مشعل محمود فياض ، مراكز الاستيطان الريفي الحدودية في العراق ، ميسان ، واسط ، ديالى ،رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، 1985 .

9- نجلاء عبد الله ، مشكلة السكن في العراق ، واقعها وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 1980 .

10- نجم عبد الله احمد الدوري و حازم جاسم ، العجز السكني المتوقع في محافظة صلاح الدين عام 2020 ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة و الاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي الأول للفترة 15-16 نيسان 2009 ، الموصل ، مكتب الشمس للطباعة و النشر ، 2009 .

11- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1966 .

12- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1979.

13- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليم ، اساليب تقدير الطلب على السكن في المحافظات ، بغداد ، 1988 .

14- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2007 .

ABSTRACT

In the rural areas of Qadha hosing sector has greatly developed for the last four decades , in designs and materials . these developments have made housing characters in rurals areas are similar to those in urban areas . Nevertheless, the total number of housing unites is less than population demands , particularly, with in villages , despite , housing has increased surrounding villages. Most of households are unable to obtain parcels for new house

So, this study aims to deal with effects of housing shortage on agricultural lands future in Abu Alkasib Qadha